

" دور مواقع التواصل الاجتماعي في ممارسة الجريمة الإلكترونية وصعوبة إثباتها "

" The role of social media in practicing electronic crime and the difficulty to prove it "

" Le rôle des médias sociaux dans la pratique de la criminalité électronique et la difficulté de le prouver "

جمعة محمد¹ *، حاج الله مصطفى²

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2020/11/06

تاريخ الإرسال: 2020/05/01

ملخص:

هدفنا من خلال دراستنا هاته للتعرف على مواقع التواصل الاجتماعي والدور الكبير الذي أصبحت تلعبه في الحياة اليومية للأفراد، أين أصبحت وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها في شتى المجالات حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يسهل التواصل فيها، من خلال الخدمات المختلفة التي تقدمها وكذا السهولة التي تميز استخدامها، أين سنتطرق لماهية هاته الوسائط وأبرز الخدمات والمواقع التي تقدمها، في المقابل سنبرز كيف تحولت لأرضية خصبة للجريمة الإلكترونية على اختلاف أشكالها ومرتكبيها من خلال تقديم بعض الجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأهم القوانين التي تطرقت لها بالتجريم ثم نتطرق لصعوبة اثبات هذا النوع من الجرائم.

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي؛ الجريمة الإلكترونية؛ الإثبات الجنائي؛

Abstract :

Our aim is to identify social media sites and the great role they play in the everyday life of individuals, where they have become an indispensable means in all areas, making the world a small, easily accessible village, through the various services they offer and the ease with which they are used. Where will we address the nature of these media and how the most prominent services and sites that it provides have historically evolved? In return, we will highlight how it has become a fertile ground for cybercrime over its different forms and perpetrators by introducing some of the crimes committed through social media and the most important laws that have been mentioned in criminalization and then we address the difficulty of establishing such crimes.

Keywords: social media; cyber-crime; difficulty of proof

Résumé :

Notre objectif est d'identifier les sites de médias sociaux et le grand rôle qu'ils jouent dans la vie quotidienne des individus, où ils sont devenus un moyen indispensable dans tous les domaines, faisant du monde un petit village facilement accessible, à travers les différents services qu'ils offrent et la facilité avec laquelle ils sont utilisés. Où aborderons-nous la nature de ces médias et comment les services et les sites les plus importants qu'ils offrent ont évolué historiquement? En retour, nous soulignerons comment il est devenu un terrain fertile pour la cybercriminalité sur ses

*المؤلف المراسل

1 Mohamed djemaa, Yahiya fares university Medea, organizational development and human resource management laboratory: Blida Algeria, djemaa.mohamed@univ-medea.dz

2 حاج الله مصطفى، Yahiya fares university Medea, Blida Algeria hadjellahmustapha@gmail.com.

différentes formes et auteurs en introduisant certains des crimes commis par les médias sociaux et les lois les plus importantes qui ont été mentionnées dans la criminalisation la difficulté d'établir ces crimes.

Mots clés : Médias sociaux; cybercriminalité; difficile de preuve

مقدمة

لقد شهدت المجتمعات البشرية العديد من التطورات والتغيرات في مختلف المجالات، من أبرز هاته التغيرات المجال العلمي والتكنولوجي الذي برزت فيه خدمة الأنترنت وما تقدمه من استخدامات، حيث ساهمت هاته الأخيرة في إعطاء المجتمعات بعدا آخر على كافة الأصعدة وخاصة على صعيد الاتصالات والتعاملات، لعل من أبرز ما جاءت به الأنترنت هو خدمات مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد أين شاع استعمالها بين رواد العالم الافتراضي فتغيرت العديد من المفاهيم واختصرت العديد من المسافات، وتم اقتصاد الكثير من الوقت وأصبحت الحياة أكثر سهولة وأكثر رفاهية، لكن هذا التطور الذي فتح الأبواب على مصراعها أمام الشعوب وجعل العالم بيتا واحدا بعدما كان قرية صغيرة لم يكن ليمر دون أن يترك أثارا سلبية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، فالهدف الأساسي الذي وجدت من أجله مواقع التواصل الاجتماعي هو تسهيل عملية التواصل وجعلها أبسط وغير مكلفة، ومنها المساعدة على تبادل الأفكار والآراء والمعارف بين مختلف شرائح المجتمع وبين الدول فيما بينها أيضا، مع إمكانية استخدامها كأداة للتعليم والتثقيف وربط العلاقات مع الغير، لكن مع مرور الوقت أثبت الواقع عكس ذلك أين جعلها مستخدموها أرضية خصبة لمختلف أنواع الانحرافات والجرائم الإلكترونية من سب وشتم وقذف وتهديد وتشهير، بل وصل الأمر بالبعض لانتهاك الآداب العامة للمجتمع وجعلوا منها منصة لنشر الرذيلة والفسوق من خلال الفيديوهات والمقاطع الغير أخلاقية والصور الإباحية وغيرها، هذا إضافة الى مساهمتها في نشر الإشاعات والتحريض على الاعتصامات والمظاهرات، وذلك كله متاح لسهولة استخدام هاته المواقع والإمكانات والخدمات التي تتيحها لمستعمليها.

أمام هذا التطور الكبير للجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي كان لابد من تطور أساليب ووسائل مكافحتها من أجل مواكبتها وتسهيل عملية البحث والتحقيق فيها، لكن نظرا للخصائص التي تتميز بها مواقع التواصل الاجتماعي فقد تجلت صعوبة من نوع آخر لدى المختصين في مكافحة الجريمة الإلكترونية وهي صعوبة إثبات هاته الجرائم وهو ما شكل عائقا في طريق مكافحتها والقبض على الجناة.

بناء على ما سبق:

- ماهي مواقع التواصل الاجتماعي وما الخدمات التي تقدمها؟ ماهي سلبات وإيجابيات استخدامها؟ وما أبرز الجرائم والانحرافات التي تنشأ عن استخدامها؟

- ما المسؤولية التي يتحملها مسيء استخدام هاتنه المواقع؟ وما أبرز التشريعات التي تنص على ذلك؟
- كيف يتم إثبات الجريمة الالكترونية وماهي الصعوبات التي تواجه مثبتيها؟

أولاً: ماهية مواقع التواصل الاجتماعي:

سنحاول فيما يلي التطرق لمختلف المداخل المفاهيمية لمواقع التواصل الاجتماعي.

1- تعريف مواقع التواصل الاجتماعي:

تعددت واختلفت تسميات شبكات التواصل الاجتماعي فهناك من يسميها:

الشبكات الاجتماعية وهناك من يسميها الوسائط الاجتماعية، كما قدمت العديد من التعاريف منها التعريف الذي قدمه " بود وايلسون " أين يعرف شبكات التواصل الاجتماعي على أنها: خدمات توجد على شبكة الويب تتيح للأفراد بناء بيانات شخصية أو عامة أو شبه عامة خلال نظام محدود يمكنهم من وضع قائمة لمن يرغبون مشاركتهم الاتصال ورؤية قوائمهم.

يرى " سافكو " أن شبكات التواصل الاجتماعي هي الوسائط التي نستخدمها لنكون اجتماعيين.

تعرف ايضاً علة أنها عبارة عن خريطة للعلاقات المحددة مثل الصداقة، وهي اتصالات اجتماعية لهؤلاء الأفراد وروابط اتصالية بين عناصر الشبكة. (حمزة ، 2015-2016، الصفحات 414-415)

تعرف أيضاً على أنها مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب، تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة...) كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل ارسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض، كما أنها تصنف ضمن مواقع الويب لأنها تعتمد على مستخدميها في تشغيلها وتغذية محتوياتها، كما تتنوع أهدافها وأشكالها. (عبد الله بن فهد، 2003، الصفحات 3-4)

يعرفها المنصور بأنها شبكة مواقع فعالة جدا في تسهيل الحياة الاجتماعية بين مجموعة من المعارف والأصدقاء، تمكن من التواصل الصوتي أو المرئي وتبادل الصور وغيرها من الامكانيات التي توحد العلاقة الاجتماعية بينهم. (رؤوف ، 2017، صفحة 3)

تتعدد وتختلف مواقع التواصل الاجتماعي فهناك مواقع خاصة بالعمل وهناك مواقع خاصة بالتعارف والتواصل وهناك مواقع خاصة بالإشارات وأخرى بالتدوينات....

لكن ذلك لم يمنع من بروز مواقع على حساب الأخرى نظراً لدرجة الاقبال عليها أو الخدمات التي توفرها لمستخدميها أو سهولة استعمالها والولوج إليها.

من أهم مواقع التواصل الاجتماعي نجد:

موقع ماي سبيس: هو سادس أكثر المواقع على الويب شعبية في العالم وثالث أكثر المواقع شعبية في الولايات المتحدة الأمريكية، أيضا موقع تويتر الذي يقدم خدمة التدوين المصغر والذي يسمح لمستخدميه بإرسال تحديثات عن حياتهم كحد أقصى ب 140 حرف للرسالة الواحدة وذلك مباشرة عن طريق الموقع ذاته، أو من خلال إرسال رسائل نصية قصيرة " sms " أو برنامج المحادثة الفورية، هناك أيضا موقع يوتيوب حيث تقوم فكرة هذا الموقع على إمكانية إرفاق أي ملف يتكون من مقاطع فيديو على شبكة الانترنت دون أي تكلفة مالية، وبمجرد أن يقوم المستخدم بالتحميل في الموقع يتمكن من إرفاق أي عدد من هذه الملفات ليراها ملايين الأشخاص حول العالم، إضافة إلى موقع فيسبوك الذي يعتبر من المواقع الأكثر استعمالا في العالم ولدى مختلف الشرائح الاجتماعية فهو موقع يتيح التواصل بين الأفراد والدخول المجاني له ساهم في شدة الاقبال عليه، حيث تديره شركة فيسبوك كملكية خاصة أين يتيح للمستخدمين إمكانية الانضمام الى الشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو الإقليم وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم. (مريم، 2013-2014، الصفحات 67-68) كذلك موقع واتساب فهو تطبيق يقوم على استخدام الانترنت لإرسال النصوص والصور والرسائل الصوتية وحتى مقاطع الفيديو، تتيح إمكانية استخدامه من خلال تحميله على الأجهزة الخاصة مثل الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر (إحسان ، 2018)

2- خصائص مواقع التواصل الاجتماعي:

تتميز مواقع التواصل الاجتماعي عن غيرها من المواقع بمجموعة من الخصائص التي جعلت منها قبلة وتنفسا للكثيرين نذكر منها:

- **التفاعل والتحاور:** إذا كانت الوسائط القدية قائمة على البث، أي بث مضامين على جمهور ما فإن هذه الوسائط تعتبر اتصالا ذاتا اتجاهين، يأتي ن فكرة الجماعية في إنتاج وتقاسم الضامين، ويعتبر التحاور هو أفضل السبل للوصول إلى الحقيقة مع الأصدقاء (أصدقاء) فواقع التواصل الاجتماعي تطلق مسمى صديق على هذا الشخص المضاف لقائمة أصدقاء المستخدم، بينما تطلق بعض الشبكات الاجتماعية الأخرى مسمى (اتصال أو علاقة) كما تتيح خاصية إرسال رسالة مباشرة للشخص سواء أكان في قائمة الأصدقاء أو لم يكن.

- **التعريف بالذات:** إن الخطوة الأولى للدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي هي إنشاء صفحة معلومات شخصية، وهي الصفحة التي يضعها المستخدم ويطورها ويقو من خلالها بالتعريف بنفسه من خلال النص، الصور، الموسيقى، الفيديوهات، وغيرها من الوظائف.

- **الانفتاح:** معظم وسائل الإعلام عبر مواقع التواصل الاجتماعي تقدم خدمات مفتوحة لردود الفعل والمشاركة، أو الإنشاء والتعديل على الصفحات حيث أنها تشجع التصويت والتعليقات وتبادل المعلومات، بل نادرا ما توجد أي حواجز أمام الوصول والاستفادة من المحتوى.

- **تكوين جماعات ذات اهتمام مشترك:** من أبرز ملامح استخدام مواقع التواصل الاجتماعي هي قدرتها على التقريب بين أصحاب وجهات النظر والاهتمامات المشتركة أو من المهتمين بالمشاركة في حدث ما. تقوم أيضا بمد قنوات ووسائل التواصل بينهم وتدعيم هذا التواصل بفاعلية كبيرة، لذا فهي أهم تطبيقات الإعلام الاجتماعي وأكثرها نجاحا في إدارة النقاشات الجماهيرية طويلة المدى بزوارها والمترددین عليها.

- **سهولة الاستخدام:** من بين الأمور التي ساعدت بشكل كبير في انتشار الشبكات الاجتماعية هي بساطتها، لذا فإن أي شخص يمتلك مهارات أساسية في الأنترنت يمكنه خلق وتسيير موقع شبكة اجتماعية، فمن قبل كان بإمكان الأشخاص الحصول على تواجد عبر الشبكة من خلال الحصول على صفحات شخصية ولكن المشكل كان صعوبة خلق هذه الصفحات وتطويرها واستضافة الموقع غالبا ما يتحمل تكاليف، في حين أن مواقع التواصل الاجتماعي مجانية ومفتوحة أمام الجميع فأغلبيتها تتيح للأشخاص التسجيل فيها في الوقت الذي يتم فيه التسجيل في المواقع الأخرى من خلال إرسال دعوة من طرف أعضاء سابقين في الموقع.

- **كثافة الترابط:** تتميز مواقع التواصل الاجتماعي بأنها عبارة عن شبكة اجتماعية مترابطة ببعضها البعض، وذلك عبر الوصلات والروابط التي توفرها صفحات تلك المواقع والتي تربط المستخدم بمواقع أخرى للتواصل الاجتماعي أيضا، مثل خبر على مدونة يعجبك فترسله إلى معارفك على الفاييس بوك وهكذا، مما يسهل من عملية انتقال المعلومات.

- **تعدد وتنوع مصادر المعلومات:** تسمح تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي بنشر مضامين وتدعيمها عن طريق ربطها بمصادر معلومات مختلفة ومتنوعة قد تكون من وسائل إعلام أخرى وقد تكون من تطبيقات أخرى من تطبيقات الإعلام الاجتماعي. (بن قاسمي، 2014-2015، الصفحات 46-48)

ثانيا: سلبيات استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع:

لا نستطيع إنكار الدور الكبير والمكانة التي أصبحت تحظى بها مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع، فقد ساهمت بفتح مجالات عدة للتواصل لم يحظ بها المجتمع من قبل بفضل الإيجابيات التي تتميز بها، لكن بالمقابل أثرت على الأفراد والجماعات بطرق مختلفة وفي مجالات متعددة نظرا لمجموعة من السلبيات التي تميز استخدامها، لدرجة أنها أصبحت منبرا للجريمة والانحراف ووسيلة للاختراق والتزوير ومختلف أشكال الجريمة ومن السلبيات التي تتميز بها ما يلي:

- هدر وإضاعة الوقت: فمن الممكن أن يقضي الشخص ساعات طويلة في تصفح مواقع التواصل الاجتماعي دون أن يدرك عدد الساعات التي أهدرها من وقته دون فائدة، وبالتالي تساهم في إهماله لواجباته الوظيفية أو التعليمية أو العائلية.

- نشر المعلومات الخاطئة والأخبار الكاذبة: الكثير من الأشخاص يتعمدون نشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي لتشويه سمعة أشخاص آخرين، أو نشر خبر كاذب عن علامة تجارية لإلحاق الضرر بسمعتها وامتناع الزبائن عن شراء منتجاتها، فمواقع التواصل الاجتماعي تساهم بشكل كبير في سرعة انتشار الخبر من خلال إقبال الكثيرين على تداول المعلومة.

- الانعزال عن الواقع: تلعب مواقع التواصل الاجتماعي دورا كبيرة في انعزال مستخدميها عن حوهم، وبالتالي يصرفون النظر عن مجالسة الأهل والأصدقاء والأقارب، فحتى وإن جالسوهم وهم منشغلون باستخدام مواقع التواصل مما يولد أحاسيس سلبية مثل الشعور بالضجر وعدم الرغبة في قضاء أوقات أخرى مع مستخدم تلك الوسائل.

- انتهاك الخصوصية: تتسبب مواقع التواصل الاجتماعي في الكثير من الأحيان في العديد من المشاكل فيما يتعلق بخصوصية مستخدميها، وينتج هذا الأمر بسبب كمية المشاركة الكبيرة التي تحدث عبر هاته الوسائل مثل مشاركة الصور والفيديوهات من الأحداث اليومية ومشاركة الموقع الجغرافي الذي سهل الوصول للمستخدم ومعرفة مكانه.

- التنمر: سهلت مواقع التواصل الاجتماعي للشخصيات المحتالة العثور على ضحايا للاحتيال عليها وتخويفها وذلك بانتحال شخصية أخرى غير شخصيتها وكسب ثقة المستخدم ومن ثم تهديده ومضايقته، وقد يصل التنمر إلى ترك علامات سلبية في ذهن المرء وعقله وقد يتطور به الأمر إلى الانتحار في بعض الحالات.

من السلبيات الأخرى أيضا سوء الفهم الذي قد يقع فيه العديد من المستخدمين لعدم توفر إيماءات الجسد واللغة ونبرة الصوت التي يمكن من خلالها معرفة حالة مزاج المتحدث في المحادثة الفعلية، أيضا المشاكل النفسية بسبب الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي الذي يؤثر بشكل سلبي في الحالة المزاجية للفرد مما يسبب القلق والاكتئاب والتوتر وغيرها. كذلك عرض المواد الإباحية والمشاهد الغير أخلاقية وما لها من ضرر كبير على الفرد والمجتمع، فالعديد من الصفحات تنشر صورا وفيديوهات غير لائقة وتساهم سرعة التفاعلية التي تتميز بها مواقع التواصل الاجتماعي في نشرها وتداولها على نطاق واسع. (سهيلة، 2019)

1- الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

لا تختلف الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي كثيرا عن الجريمة في الواقع، إلا أن هناك نوعان من الأفعال التي ترتكب للإيذاء على مواقع التواصل الاجتماعي، أفعال جديدة غير مجرمة قانونيا على الرغم من كونها ضارة وأفعال مجرمة بقانون العقوبات ولكنها ارتكبت في فضاء مواقع التواصل الاجتماعي بدلا من أماكن أخرى، وهذا الفعل الأخير المجرم بالقانون

هو فالعادة ما يرتكب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فكما سبق وذكرنا فالجريمة عبرها مشابهة للجريمة فالواقع فكلاهما يمكن أن تستهدف عرض الشخص أو ماله أو بدنه مثل جرائم الابتزاز والنصب والتشهير والجرائم الجنسية، كما يمكن أن يعتمد المجرم على ما تقدمه هاته المواقع من خدمات من أجل تنفيذ جريمته على أرض الواقع. من خلال تحليلات الأخصائيين لهذه الظاهرة وجدوا بأن الشخص الذي يعتمد على مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بجريمته هو شخص ذو نوازع إجرامية وما هاته المواقع إلا وسيلة تلعب دورها في مساعدة المجرم على ارتكاب جرمه بسهولة عليه تحديد أو إيجاد ضحيته.

الضحية في مواقع التواصل الاجتماعي تختلف عن الضحية في الواقع أو الشارع، حيث أن الضحية عبر المواقع تلعب دورا في الجريمة فهي ليست مفعول بها عشوائي بل كل شخص معين تفاعل مع المجرم قبل تنفيذ الجريمة وسهلت عليه تنفيذها أيضا في بعض الحالات، كما يمكن أن تكون مقيمة خارج الحدود الإقليمية للمجرم وهو ما يصعب إيجاده ومتابعته قضائيا في أغلب الحالات أين ينجو من المتابعة الجزائية.

2- نماذج عن بعض الجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع الجزائري:

- شاب بيتز قاصرا عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويتسبب في انتحارها (عولجت القضية في محكمة سيدي محمد)
 - شاب هدد فتاة بنشر صورها عبر الفيس بوك (أدين ب 3 سنوات سجن).
 - شاب ينشر صور صديقه مرفوقة بمعلوماتها الشخصية.
- هذا إضافة الى العديد من الجرائم الأخرى مثل: القذف والسب والشتم والقرصنة وسرقة البيانات والاعتداء على الخصوصية ومشاهدة ونشر الفيديوهات الغير أخلاقية وغيرها من الجرائم. (أحمد، 2108)
- في تقرير نشرته جريدة الشروق الجزائرية اليومية توضح فيه ارتفاع الجرائم الالكترونية في المجتمع الجزائري وانتقالها من العالم الحقيقي الى العالم الافتراضي، أين جاء نص التقرير كالآتي:
- حذرت المصالح الأمنية من ارتفاع الجرائم الإلكترونية في الجزائر، إذ أكدت أن الجريمة فعلا انتقلت من العالم الحقيقي إلى الافتراضي العابر للحدود نظرا لسرعة تنفيذها، إذ سجلت مصالح الدرك والشرطة قرابة 2500 جريمة إلكترونية خلال سنة 2017، فيما وقع عدد من الوزراء والبرلمانيين وإطارات عليا في الدولة إلى الابتزاز والتشهير والمساس بحريتهم الشخصية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- وفي التفاصيل عالج مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية ومكافحتها بئر مراد رايس التابع للقيادة العامة للدرك الوطني، أكثر من 900 قضية تتعلق بالجريمة الالكترونية عبر التراب الوطني خلال سنة 2017، بما فيها جرائم القرصنة أو الابتزاز أو التشهير أو التحرش الإلكتروني أو حتى الاحتيال.

وأكدت الرائد فريدة رمشية، من مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية، خلال مداخلتها في لقاء مخاطر الاستعمال السيئ للأنترنت المنظم من طرف الجمعية الوطنية لترقية المواطنة وحقوق الإنسان في قسنطينة، بأن قضية الحوت الأزرق ما هي إلا نموذج عن القضايا العديدة التي يعالجها المركز يوميا، وأوضحت بأن الجزائر تحصي 29 مليون مستعملا للأنترنت إلى غاية نهاية 2017، من بينهم أكثر من 19 مليون جزائري يستعملون الفايسبوك، و13 مليون جزائري مستعمل لشبكات التواصل المختلفة.

وحذرت الرائد، من وجود أطراف خارجية يمكنها التحكم في أجهزة الهاتف الذكي والحواسيب، لجعلها تلتقط صورا وفيديوهات شخصية بدون علم أصحابها، حتى يتم استغلالها في الابتزاز بعد وقت. مؤكدة أن أي معلومة أو صور أو بيانات شخصية تدخل شبكة الأنترنت يمكن أن تستغل من طرف جهات أخرى غير المرسل إليها، وعلى رأسها المخابرات الأمريكية، التي يمكن استغلالها آتيا أو بعد سنوات.

من جهته، كشف رئيس مصلحة الجريمة الإلكترونية بمديرية الشرطة القضائية، عن تسجيل 1500 قضية تتعلق بالجريمة الإلكترونية في الفترة الممتدة بين 1 جانفي و1 أكتوبر من السنة الجارية، تورط فيها 54 قاصر فيما ذهب 95 آخر ضحية مواقع التواصل الاجتماعي بسبب استغلالهم من طرف أشخاص مجهولين.

وتشير أرقام المصالح الأمنية المكلفة بمكافحة الجرائم الإلكترونية، إلى أن 80 بالمائة من الجرائم المرتكبة تمت عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" تعرض من خلالها عدد من البرلمانيين والوزراء وإطارات عليا في الدولة إلى عمليات ابتزاز وتهديد بنشر الصور أغلبها مركبة، إلى جانب التشهير ونشر الأسرار الشخصية لهم، إلى جانب جرائم التهديد بالتشهير عبر "الفايسبوك" من خلال قيام محترفي الجريمة الإلكترونية باستغلال صور الأشخاص، خاصة المخلة بالحياء وكذا الفيديوهات وحتى الوثائق والرسائل النصية، وجعلها وسيلة ضغط وتهديد للأشخاص والعائلات وتأتي النساء في الدرجة الأولى. (نورة، 2018)

ثالثا: نماذج من التشريع العربي لمكافحة الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

1- جرائم مرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حسب المشرع المصري:

أ- جرائم سرقة الهوية والبيانات الشخصية:

يعرف المشرع المصري في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018 م البيانات الشخصية بأنها أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يقصد بسرقة الهوية الحصول بوسائل احتيالية على معلومات من الانترنت تخص شخصا معينا مثل (الاسم، تاريخ الميلاد، المهنة والجنسية) دون علمه، ويقع

ذلك في الأغلب بهدف ارتكاب جريمة الكترونية مثل الحصول على قروض أو بطاقات ائتمانية أو فتح حساب مصرفي والاحتيال على الغير بوجود مشروع كاذب مثلاً.

ب- جرائم التحايل على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي:

جرائم التحايل على المواقع الإلكترونية واختراقها والاستيلاء عليها تعد سبباً من أسباب ازدياد جرائم سرقة الهوية واستغلالها في ارتكاب جرائم الاحتيال أو التشهير أو القذف، وتفيد التقارير بأن 3.5 مليون مستخدم تكبدوا خسائر تقدر بـ 3.2 مليار دولار بسبب هذه الإعلانات عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه باستغلال بوابة البنوك مثلاً.

ج- جرائم استغلال العيوب التقنية واختراق المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي:

تتم عن طريق القرصنة مخترقي الأنظمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث يتبادل أفراد هذه الجماعة المعلومات فيما بينهم بغية الاطلاع على مواطن الضعف في الأنظمة المعلوماتية، وتجري عملية التبادل للمعلومات بينهم بواسطة النشرات الإعلامية الإلكترونية، بل أنهم يعقدون المؤتمرات للتشاور حول وسائل الاختراق وآليات نجاحها وكيفية استغلال العيوب التقنية على الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، أين يتبع المخترقون أساليب عدة في عمليات تشويه صفحات المواقع وغيرها.

2- موقف المشرع المصري تجاه جرائم التواصل الاجتماعي:

أ- جريمة الانتفاع دون وجه حق بخدمات تقنية المعلومات:

بغرض تقنين مسائل الانتفاع بخدمات تقنية المعلومات ومنها مواقع التواصل الاجتماعي بحيث لا ينتفع منها إلا من كان له وجه حق في ذلك وضع له عقوبة: الحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر وغرامة لا تقل عن 10 آلاف جنيه ولا تزيد عن 50 ألف أو بإحدى العقوبتين.

ب- جريمة تجاوز حدود الحق في الدخول:

عاقب المشرع المصري مرتكب تلك الجريمة بالحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 30 ألف جنيه ولا تزيد عن 50 ألف.

ج- جريمة الدخول غير المشروع للمواقع واعتراضها:

جرمها المشرع المصري بالحبس بمدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تزيد عن 100 ألف.

د- جريمة الاعتداء على سلامة البيانات والمعلومات والنظم المعلوماتية:

عقوبتها الحبس بمدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تزيد عن 500 ألف.

ه- جريمة الاعتداء على البريد الإلكتروني أو المواقع أو الحسابات الخاصة:

عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تزيد عن 100 ألف أو إحدى العقوبتين كل من أتلف أو عطل أو أبطأ أو أخرج بريدا إلكترونيا أو موقعا أو حسابا خاصا بأحد الناس.

و- جريمة الاعتداء على تصميم موقع:

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر وبغرامة لا تقل عن 20 ألف جنيه ولا تتجاوز 100 ألف أو بإحدى العقوبتين كل من أتلف أو عطل أو أبطأ أو شوه أو أخفى أو غير تصاميم موقع خاص بشركة أو مؤسسة أو منشأة أو شخص طبيعي بغير وجه حق.

ي- جريمة الاعتداء على الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالدولة:

يعاقب المشرع المصري كل من دخل عمدا أو بخطأ غير عمدي وبقي بدون وجه حق أو تجاوز حدود الحق المخول له من حيث الزمان أو مستوى الدخول أو اخترق موقعا أو بريدا إلكترونيا أو حسابا خاصا أو نظاما معلوماتيا يدار بمعرفه أو لحساب الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو مملوك لها أو يخصها بالحبس مدة لا تقل عن السنتين وبغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه ولا تتجاوز 200 ألف أو بإحدى هاتين العقوبتين.

هذا كمثل عن بعض الجرائم التي تحدث عنها المشرع المصري وهناك العديد من الجرائم الأخرى عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي فصل فيها أيضا. (أحمد حسن، 2019، الصفحات 114-116)

3- بعض النصوص التشريعية المجرمة لبعض الأفعال عبر مواقع التواصل الاجتماعي لدى المشرع الجزائري:

يتمتع الأشخاص بحرية كبيرة في المجال الافتراضي وخاصة في استعمالهم لمواقع التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك وتويتر وأنستغرام وغيرها...

فيتبادلون عبرها الأفكار والآراء وقد يستعملونها لأغراض اقتصادية وتعليمية، لكن في الكثير من الأحيان ما تصبح هاته المواقع منابر للنيل من سمعة وكرامة الآخرين، عن طريق السب والقذف والبلاغات الكاذبة، وهنا لا بد أن يتدخل القانون الجنائي لحماية شرف وسمعة واعتبار الآخرين.

أغلب التشريعات تجرم السب والقذف بنصوص خاصة، فالمشرع الجزائري مثلا يجرم فعل السب في المادة 297 من قانون العقوبات على النحو التالي:

يعد سبا كل تعبير مشين أو عبارة تتضمن تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد واقعة، ويقصد بالسب إطلاق لفظ فيه خدش لشرف شخص ما، أما القذف فقد جرمه الشرع الجزائري في المادة 296 من قانون العقوبات حيث جاء فيها أنه: يعد قذفا كل ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف أو اعتبار الأشخاص أو الهيئة المدعى عليها به، ويعاقب على نشر هذا

الادعاء أو ذلك الاسناد مباشرة أو بطريق إعادة النشر حتى لو تم ذلك على وجه التشكيك أو إذا قصد به شخص أو هيئة دون ذكر الاسم ولك كان من الممكن تحديدها من خلال عبارات الحديث أو الصياح أو التهديد أو الكتابة أو المنشورات أو اللافتات أو الاعلانات موضوع الجريمة.

يعاقب مستعمل الفيس بوك الذي ينشكر كلمات وألفاظ وصور تنال من اعتبار شخص ما أو المساس بشرفه ب: الحبس من شهر إلى ثلاث أشهر وبغرامة عشرة آلاف إلى خمسة وعشرين ألف دينار، وتشدد العقوبة لتصل إلى ستة أشهر إذا كان سبب السب يرجع إلى أسباب عرقية أو دينية أو مذهبية.

أما في حالة ما إذا قام أحد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بقذف شخص ما بأن أسند له واقعة تحط من قدره وتمس سمعته وشرفه فالعقوبة تكون بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة من خمسة وعشرين ألف إلى خمسين ألف دينار جزائري، وتشدد العقوبة إذا كان القذف بسبب انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو مذهبية أو إلى دين معين لتصل إلى سنة حبس وغرامة من عشرة آلاف إلى مئة ألف دينار جزائري.

كما نص المشرع على نوع خاص من جريمة السب والقذف وهو الجريمة المتعلقة بالإساءة للنبي صل الله عليه وسلم حيث جاء في المادة 144 مكرر 2 منه أنه يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمسة سنوات وبغرامة من خمسين ألف إلى مئة ألف دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين من أساء إلى الرسول صل الله عليه وسلم أو بقية الأنبياء أو استهزأوا بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرة. (عبد الرؤوف ، 2019 ، الصفحات 378-379)

4- أمثلة لبعض الجرائم عبر مواقع التواصل الاجتماعي حسب القانون الإماراتي:

ينص القانون الاتحادي رقم 05 لعام 2012 لمكافحة الجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات على العديد من الانتهاكات التي يعاقب عليها بالسجن أو الغرامة وفيما يلي قائمة بأكثر هاته الانتهاكات:

- السب أو الإهانة أو اتهام شخص آخر بما يعرضه للازدراء من قبل الآخرين وعقوبتها: السجن وغرامة لا تقل عن 250 ألف درهم ولا تتجاوز 500 ألف درهم أو احدهما.

- انتهاك خصوصية أي شخص عن طريق التنصت أو التسجيل أو النقل أو الكشف عن المحادثات بالصوت والصورة وعقوبتها: السجن لمدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة مالية لا تقل عن 150 ألف درهم ولا تتجاوز 500 ألف درهم.

- تصوير شخص أو التقاط أو نقل أو حفظ الصور على الأجهزة الالكترونية دون اذن صاحبها.

- نشر الأخبار والصور الالكترونية والمشاهد والتعليقات بصورة غير مشروعة حتى لو كانت حقيقية أو صحيحة.

- الحصول على البيانات التي تتعلق بالفحوص الطبية والتشخيص والعلاج والرعاية والسجلات الطبية وحيازتها أو التعديل عليها أو تدميرها بدون اذن.

- ابتزاز أو تهديد شخص لإجباره على ارتكاب جنائية التورط في المسائل المملة بالحياة أو الآداب العامة. عقوبتها السجن لمدة قد تصل حتى العشرة سنوات.

- الإفصاح دون اذن عن معلومات سرية تم الحصول عليها أثناء أو بسبب العمل.

- إنشاء أو إدارة موقع على الأنترنت لصالح مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مصرح بها بقصد تسهيل التواصل مع قادتها وأفرادها أو جذب أعضاء جدد أو تعزيز أو امتداح أفكارها وتمويل أنشطتها. (نجم الدين، 2018، الصفحات 22-23)

رابعا: صعوبات اكتشاف جرائم الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وإثباتها:

باعتبار الجريمة الالكترونية ظاهرة إجرامية مستجدة وفريدة من نوعها فهي تفرع أجراسا لتنبه مجتمعات العصر الراهن المتقدمة والنامية لحجم المخاطر وهول الخسائر الناجمة عنها، ويرجع لكونها تتميز وتمتع بطابع خاص لا نظير له في الجرائم الأخرى خاصة التقليدية منها، تمثل جلها في صعوبة اكتشافها وإثباتها نظرا لعدة أسباب منها:

1- إخفاء الجريمة:

فالجرائم التي تقع عبر الأنترنت أو عليها هي في جل صورها مستترة وخفية لا يلاحظها المجني عليه أو يدري بوقوعها لكونها لا تترك أي أثر خارجي بعد ارتكابها لانعدام الدليل المرئي والملموس، فلا توجد جثث لقتلى ولا آثار لاقتحام أو دماء او ما شابه.

2- صعوبة الاحتفاظ الفني بآثار الجريمة إن وجدت:

تعتبر الأدلة في الجريمة الإلكترونية غير مرئية لكونها أدلة إلكترونية، فهي عبارة عن نبضات إلكترونية تنساب عبر الحاسوب والشبكة المعلوماتية كما تنساب الكهرباء عبر الأسلاك وهذا ما يهيئ الجو المناسب للجاني ويتيح له سهولة محو الأدلة التي تدينه ويدمرها في زمن قصير.

3- إحجام المجني عليه على التبليغ:

كثيرا ما تكتشف هذه الجرائم عن طريق الصدفة والدليل ما أثبتته الاحصائيات والدراسات التي أجريت حولها، ومن بين أسباب ذلك إحجام المجني عليه على التبليغ، إذ نجد أن أغلب الجهات التي تتعرض أنظمتها المعلوماتية للانتهاك تكتفي بانخاذ تدابير إدارية داخلية دون الإبلاغ عنها للسلطات المختصة تجنبا للأضرار بسمعتها ومكانتها.

4- نقص خبرة الشرطة وجهات الادعاء والقضاء:

يستلزم الكشف على جرائم الأنترنت والاهتداء لمرتكبيها وملاحقتهم قضائيا استراتيجيات تحقيق وتدريب خاصة، أي خبرة فنية تتلاءم مع طبيعة هذا الجرم وتسمح بتفهم ومواجهة الخصوصيات التي يقوم ويرتكز عليها هذا الأخير والأساليب التي

تستخدم في ارتكابه، لهذا وجدت أجهزة العدالة مثل الضبطية القضائية، جهات التحقيق، والقضاة نفسها غير قادرة على التعامل بالوسائل الاستدلالية والإجراءات التقليدية مع هذا النوع المستحدث والفريد من الاجرام.

5- تعتمد هذه الجرائم على التضليل والخداع في ارتكابها:

قد يستخدم الجاني اسما مستعارا أو يرتكب جرمه من خلال إحدى مقاهي الأنترنت، فجرائم التزوير مثلا تتم دون تحديد شخص مرتكبها أو ضبط المحرر أو المزور. (عاشور، 2010، صفحة 5)

خامسا: إجراءات لمنع الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

- توشي الحذر عند النقر على الروابط التي تتلقاها عبر الرسائل.
- عدم الثقة بكون الرسالة من الطرف الشخص الذي يقول بأنها منه حيث يمكن للقراصنة اقتحام الحسابات وإرسال الرسائل التي تبدو وكأنها من صديق.
- كتابة عنوان موقع التواصل الاجتماعي الخاص بك مباشرة عبر المتصفح دون كتابته في موقع ويب آخر فقد يكون موقع وهمي وبالتالي يمكنه سرقة بياناتك بسهولة.
- الانتقاء فيما يتعلق بطلبات قبول الصداقة لكون إمكانية المرسل لص هوية وأنشأ ملامح وهمية من أجل الحصول على معلومات منك.
- ضبط ميزة تحديد الموقع الجغرافي وهو حل من الحلول الأكثر مباشرة تمكن من معرفة موقع المتصل.
- عدم نشر معلومات خاصة عنك والتي يمكنها الاشتغال ضدك.
- الحفاظ على الخصوصية الخاصة بك وبأصدقائك حماية لك ولهم. (خيرة، 2017، الصفحات 414-415)
- لا بد من سن قوانين أكثر صرامة ودقة فيما يتعلق بالإجرام عبر مواقع التواصل.
- مراقبة ومتابعة مستخدمي مواقع التواصل لأغراض غير بريئة.
- فتح مجال التعاون بين المواطن والسلطة الأمنية وضرورة التحسيس بمخاطر الاستخدام السلي لمواقع التواصل الاجتماعي.
- فتح سبل التعاون مع الدول الأخرى في سبيل تطوير قوانين مكافحة الجريمة الإلكترونية.
- فتح المجال لتكوين أشخاص أكفاء ومدربين في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية.
- القيام بندوات وملتقيات تحسيسية بمخاطر الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

سادسا: الاستنتاج العام:

إن القفزة النوعية التي جاء بها عصر الويب 2 بما يشمله من تقنيات وتطبيقات حديثة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد ساهم بشكل مباشر في تغيير نمط الحياة المتعارف عليه لدى الأفراد والجماعات، فتغيرت طريقة التواصل من نمط إلى

نظ آخر، فقد كما كان لا بد من الذهاب للطرف الآخر من أجل التواصل واليوم كبسة زر واحدة كفيلة بإيصالك للطرف الآخر وتمكنك من التواصل معه صوتا وصورة، وهو ما جعل العالم قرية واحدة لا تفرق بين أفرادها المسافات والحواسر. من بين أهم الوسائط التي ساعدت على تغيير نمط الحياة مواقع التواصل الاجتماعي، فهي مجموعة من التطبيقات والوسائط الإلكترونية التي تساهم في تسهيل وتسريع العملية التواصلية نظرا للخدمات المتعددة التي تقدمها وسهولة استخدامها وإمكانية إتاحتها للجميع، لكن مواقع التواصل الاجتماعي لم تكتفي بتغيير نمط الحياة إيجابيا بل تعدت ذلك لتشمل تغيير نمط الجريمة والمجرمين، فقد ساهمت من خلال الخصائص التي تتميز بها ظهور أنماط متجددة من الجرائم التي لم تعهدها المجتمعات من قبل، وساهمت معها في صعوبة البحث والتحقيق فيها نظرا لإمكانية وسهولة محو الدليل واعتبارها مسرحا إجراميا افتراضيا مما صعب من مهمة المحققين في تقفي أثر المجرم ومعرفة مكانه نظرا لخاصية المكان الجغرافي، فمواقع التواصل الاجتماعي غير مرتبطة بمكان معين حيث تتيح للشخص إمكانية ارتكاب الجريمة في عدة أماكن مختلفة، لذا لا بد من تغيير نمط التفكير أيضا والنظر خارج حدود الإطار لمواكبة الأنواع المتجددة من الجرائم وتطوير آليات تمكن من مكافحتها والحد من سرعة وخطورة انتشارها.

خاتمة:

يدرك المطلع على مواقع التواصل الاجتماعي التطور المذهل الذي ميزها عن غيرها من الوسائل التكنولوجية المتاحة عبر الانترنت، ففي آخر 9 سنوات ارتفع عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في العالم بأكثر من الضعف أين أصبح مع مطلع سنة 2020 يقارب 3 ملايين مستخدم، ويدرك المطلع عليها أيضا الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحظى بها في الحياة اليومية للأفراد أين أصبحت ضرورة لا غنى عنها، في مقابل تلك الأهمية رأينا كيف فتحت المجال للجريمة عبرها نظرا لسهولة استخدامها والوصول إليها ورأينا أيضا بعض التشريعات الجزائية فيما يخص جرمي السب والقذف عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

سابعاً: قائمة المراجع:

- أحمد الدحدوح علاء. (2012). تصور مقترح لتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي فيسبوك في الجامعات الفلسطينية. ص ص 31-32. كلية التربية، فلسطين: الجامعة الاسلامية.
- باشوش نواره. (1 جانفي, 2018). الموقع الرسمي للشروق. تاريخ الاسترداد 10 أفريل, 2020، جرائم الكترونية استهدفت نساء ووزراء ونواب ومسؤولين <http://www.echoroukonline.com>
- بورني نسيم . (2018). " مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المراهقين ". المجلد 5 العدد(2)، ص ص 244-245. أم البواقي الجزائر: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.
- بوغرزة رضا كعواش رؤوف . (2017). شبكات التواصل الاجتماعي فيسبوك والقيم الأخلاقية للشباب الجزائري. ص 3. قسم الاعلام والاتصال، الجزائر: جامعة الصديق بن يحي جيجل.
- بوقرين عبد الرؤوف . (2019). " المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ". المجلد 1 العدد(16)، ص ص 378-379. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الأغواط الجزائر: مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية.
- حطاب خيرة. (2017). " مواقع التواصل الاجتماعي فضاء جديد للجريمة ". المجلد 5 العدد(2)، ص ص 414-415. الجزائر: مجلة دراسات وأبحاث.
- الخضر مدني أمينة عبد القادر ابراهيم . (2016). دور مواقع التواصل الاجتماعي في التسويق من خلال استخدامها كوسيلة للاعلان. 125. كلية العلوم الادارية والانسانية، السعودية: جامعة الجوف.
- السرحاني عبد الله بن فهد. (2003). توظيف شبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة الارهاب (ط1). الرياض: قسم البرامج التدريبية.
- عبد العليم أحمد حسن. (2019). " الجرائم المعلوماتية الواقعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي " - قراءة في قانون مكافحة جرائم المعلومات المصري رقم 175-2018 وونظام جرائم المعلوماتية السعودي 1428 هـ. المجلد 2 العدد(4)، ص ص 114-116. كلية العلوم والأدب، السعودية: جامعة شقراء.
- العقلة إحسان . (2018). الموقع العربي للمعلومات. تاريخ الاسترداد 15 جانفي, 2020، ماهو الواتساب : <http://www.ma3loma.com>
- العوفي حمزة . (2015-2016). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الثقافة السياسية لدى الطالب الجامعي. ص ص 414-415. قسم علم الاجتماع، الجزائر: جامعة الجزائر 2.

- فتحي أحمد. (1 سبتمبر, 2108). موقع المحور. تاريخ الاسترداد 23 نوفمبر, 2019، الفيسبوك يتحول لوسيلة لارتكاب جرائم تنتهي بالانتحار <http://elmihtar.com/index/php.mobile> :
• فيضل كامل نجم الدين. (2018). " واقع الجريمة الالكترونية في مواقع التواصل الاجتماعي ". المجلد 5 العدد(4)، ص ص 22-23. الجزائر: جامعة مستغانم.
- محمد حمدان عاشور. (2010). أساليب التحقيق والبحث الجنائي. ص 5. قسم المناهج والشؤون العامة، فلسطين: أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية.
- مراكشي مريم. (2013-2014). استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته بالشعور بالوحدة النفسية لدى الطلبة الجامعيين. ص ص 67-68. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.